على تقدير ان تكون تقرير ~~المستدل~~ الوجه المذكور على فهم
ان لو اريد بالكلية التي استدل بثبوتها للموصوفها منع
علم المنع من فرض اشتراكه وذلك غير لازم اذ يجوز ان
يراد بها معنى المطابقة للافراد المتكثرة على الوجه
الذي قرر في موضعه او معنى النسبة المتشابهة الى امور كثيرة
بها يحمل العقل حاملها على واحد واحد من تلك الامور
على ما حقق في محله ايضا ولا خفاء في ان هذين المعنيين
صفتان ثبوتيتان ثابتتان لمفهوم الكلي فتم الاستدلال
المذكور سالما عن الاعتراض المنقول وتقرير الاستدلال
على الوجه الذي ذكرناه مسطور في شرح الصحائف
للسيد السمرقندي وفي مراصد المقاصد لاثير الدين
الابهري فان قلت اليس تجه على هذا الوجه ما ذكره
الفاضل المذكور من ان دعوى الضرورة في كون
الحقائق الكلية انفسها موجودة غير مسموع نعم
افراد هذه الحقائق موجودة في الخارج قلت
لا اذ نقول في تقريره كما قاله ذكر الفاضل للحقائق الكلية
كالانسان مثلا وجودا بالضرورة وليس في الاعيان الا ذاتها

صح



حتى تجه ما ذكر بل نقول كما نبهناك عليه فيما سبق ان المفهومات
على كون احدهما تابع لاختراع العقل لا تحقق له في حد
ذاته بل تحققه بمجرد فرض العقل واعتباره والآخر غير تابع له
بل لا تحقق في حد ذاته سواء اعتبره العقل وفرضه اولا
والحقائق الكلية للاشياء من هذا القبيل واذا تقرر
بموجب هذا الفرق بينه وبين النحو الاول ان لها ثبوتا
في حد نفسها فلا بد لها من ثبوت في مظهر واذ ليس في
الخارج لما ذكر فيما سبق فتعين انه في الذهن وكونه
انه تجه عليه ما ذكره لكن لا ابطل به كونه وجها مستقلا
بخلاف ما اختاره ذلك الفاضل فالصواب تقريره على
الوجه الذي اخترناه ومنها اي من الوجوه
التي تمسك بها المثبتون للوجود الذهني لم يمكن اخذ
القضية الحقيقية الموضوع وهي على ما عرف في المقدمة الرابعة
التي حكم فيها على ما صدق عليه في نفس الامر الكلي الواقع
عنوانا سواء كان موجودا في الخارج محققا او مقدرا
او لا يكون موجودا فيه اصلا والتالي باطل اما الملازمة
فظاهرة اذ على تقدير عدم تحقق مظهر آخر للوجود في نفس الامر

Copyright © King Saud University